

والصفحات»، وكان الفعل مذكراً في المثال الأول وأُنْتُ حين حُذِفَ الفاعل وحلَّ محله نائب فاعل مؤنث، وعلى هذا النحو يحل المفعول به للفعل المتعدى إلى واحد محل الفاعل في الأمثلة السابقة، وإذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين أو ثلاثة حل محل الفاعل المفعول به الأول مثل :

رُؤِيَ القمَرُ طالِعاً - عَلِمْتُ الفِكرَةَ واضحةً
أُنْبِئَ زَيْدٌ الخَيْرَ صحيحاً - أُعْلِمَ عمرو القِصَّةَ كاملةً (١)

بخصوص المكونين التركيبيين «كيف» و«كم» تغيير وظيفة كل منهما في التراكيب المختلفة، وفقاً لنوع التركيب ووفقاً لنوع الفعل المستخدم في التركيب سواء أكان لازماً أم متعدياً كما تتغير الوظيفة النحوية لكل منهما وفقاً للدلالة التراكيب، ووفقاً لنوع الاستفهام سواء أكان دالاً على العدد أم الزمن . ولعل هاتين الأداتين تمثلان بتعدد وظائفهما النحوية في التراكيب المختلفة مسألة أن التنوع في الوظائف النحوية واستبدالهما، هو صدى للمعاني والأغراض المختلفة التي تؤديها كل من الأداتين في التراكيب ذات الأغراض المختلفة فالمسألة هنا لا تتعلق بافتعالات النحويين أو المعربين، وإنما هي قضية الوظيفة العامة للغة فالمطلوب من هذه اللغة أن تؤدي أغراضاً متعددة بأقل عدد من المكونات التركيبية التي يمكن للعقل البشري أن يستوعبها في فترة وجيزة وهي ما يعرف بكفاءة اللغة التي يجب أن تتناسب تناسباً طردياً مع قدرة الإنسان اللغوية، والزمن الذي يقضى فيه الغرض من ناحية والذي يعيشه من ناحية أخرى.

ومن الإبداع في التفسير والتحليل للقواعد ما يورده السيوطي في تعدد وظائف (كيف) النحوية فالغالب فيها أن يكون اسم استفهام إما حقيقياً نحو: كيف زيد؟ أو غيره - ويقصد أى غير حقيقى - والاستفهام غير الحقيقى هو ما خرج عن مجرد طلب الفهم إلى معنى آخر كالانكار أو التوبيخ أو

(١) انظر: تجويد النحو، د. شوقي ضيف، ص ١٥٩.